

الحماية القانونية للبيانات الشخصية في النظام السعودي في ظل التحول الرقمي

الإسم: ريم مشعل الحربي

ملخص:

أصبحت البيانات الشخصية في البيئة الرقمية من أهم العناصر التي تقوم عليها الخدمات الحكومية والتجارية والصحية والتعليمية، ومع التوسع الكبير في التحول الرقمي داخل المملكة العربية السعودية برزت الحاجة إلى إطار قانوني يضمن حماية هذه البيانات من الجمع غير المشروع أو المعالجة المخالفة أو الإفصاح غير المصرح به، وقد جاء نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة ليضع أساساً نظامياً لحماية خصوصية الأفراد؛ من خلال تحديد مفهوم البيانات الشخصية وتنظيم أسس المعالجة ومنح صاحب البيانات حقوقاً نظامية وفرض التزامات على الجهات التي تجمع البيانات أو تعالجها، بما يساهم في رفع مستوى الثقة في التعاملات الإلكترونية ودعم أهداف الحكومة الرقمية، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مظاهر الحماية القانونية للبيانات الشخصية في النظام السعودي وتحليل مدى كفاية هذه الحماية في ظل التوسع في استخدام الوسائل الرقمية، كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال استعراض النصوص النظامية والتنظيمية ذات الصلة وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظم السعودي وضع إطاراً قانونياً متقدماً لحماية البيانات الشخصية، إلا أن فاعلية هذه الحماية ترتبط بمدى التزام الجهات المعنية بالتطبيق السليم وتعزيز الوعي القانوني والتقني وتطوير آليات الامتثال والرقابة بما يواكب التطور الرقمي المتسارع في المملكة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الحماية القانونية للبيانات الشخصية في النظام السعودي في ظل التحول الرقمي

واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام السعودي وفر أساساً مهماً لحماية البيانات الشخصية مع الحاجة إلى دعم الامتثال التطبيقي

وخلصت الدراسة إلى أن نجاح التحول الرقمي يرتبط بوجود حماية قانونية فعالة للبيانات الشخصية

الكلمات الدالة: الحماية القانونية - البيانات الشخصية - النظام السعودي - التحول الرقمي - الخصوصية - الامتثال - الأمن المعلوماتي

Abstract:

personal data has become one of the most valuable elements in the digital environment as government, commercial, health, and educational services increasingly rely on collecting and processing data through digital platforms, with the rapid expansion of digital transformation in the kingdom of Saudi Arabia the need for a legal framework that protects personal data from unlawful collection or improper processing or unauthorized disclosure has become more urgent, the Saudi Personal Data Protection Law established an important legal foundation for safeguarding individual privacy; by defining personal data, regulating the legal basis of processing, granting data subjects specific rights, and imposing obligations on entities that collect or process data, this study aims to clarify the legal protection of personal data in the Saudi legal system and to analyze the adequacy of this protection under digital transformation, the study adopts a descriptive analytical method; through reviewing and analyzing the relevant legal and regulatory texts, the study concludes that the Saudi regulator has established an advanced legal framework for personal data protection, yet the effectiveness of this framework depends on proper institutional compliance, stronger legal and technical awareness and the continuous development of monitoring and compliance mechanisms that keep pace with the fast growth of digital transformation in the kingdom

المقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحاضر تحولاً رقمياً متسارعاً غير طريقة تقديم الخدمات وإدارة المعاملات وتبادل المعلومات ، وأصبحت البيانات الشخصية في ظل هذا التحول عنصراً أساسياً في تشغيل المنصات الرقمية وبناء الخدمات الذكية وتحسين كفاءة الأداء في الجهات العامة والخاصة ولم تعد هذه البيانات مجرد معلومات عابرة بل أصبحت مورداً مؤثراً في القرارات والإجراءات والعلاقات النظامية الأمر الذي جعل حمايتها مسألة قانونية بالغة الأهمية، خاصة مع اتساع نطاق جمع البيانات وتخزينها وتحليلها ونقلها عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة، وفي المملكة العربية السعودية برزت أهمية هذا الموضوع بصورة أوضح مع التوسع في مشروعات التحول الرقمي وتنامي الاعتماد على التطبيقات والمنصات والخدمات الإلكترونية في المجالات الحكومية والصحية والتعليمية والتجارية، وهو ما ترتب عليه زيادة كبيرة في حجم البيانات الشخصية المتداولة، ومع هذه الزيادة ظهرت تحديات قانونية تتصل بحدود جمع البيانات، ومشروعية معالجتها، ومدة الاحتفاظ بها، ومدى جواز الإفصاح عنها، والضمانات التي تكفل حمايتها من الوصول غير المشروع أو الاستعمال المخالف أو التسريب أو إساءة التوظيف، ولذلك أصبحت الحاجة قائمة إلى إطار نظامي يوازن بين دعم التطور الرقمي من جهة، وصون خصوصية الأفراد وحقوقهم من جهة أخرى وتتجلى أهمية الحماية القانونية للبيانات الشخصية في كونها لا تتعلق فقط بالمحافظة على سرية المعلومات، بل تمتد إلى حماية كرامة الفرد واستقلاله وحقه في التحكم بالبيانات المرتبطة به، لأن الإخلال بهذه الحماية قد يترتب عليه أضرار مادية أو معنوية تمس الشخص في حياته الخاصة أو معاملاته أو مركزه المهني والاجتماعي، ومن هنا اتجه المنظم السعودي إلى إرساء تنظيم قانوني يحدد مفهوم البيانات الشخصية، ويبين حقوق صاحبها، ويضع التزامات واضحة على الجهات التي تتولى جمعها أو معالجتها أو الإفصاح عنها، بما يحقق مستوى مناسباً من الحماية في البيئة الرقمية ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لبحث الحماية القانونية للبيانات الشخصية في النظام السعودي في ظل التحول الرقمي، من خلال بيان الأساس النظامي الذي تقوم عليه هذه الحماية، وشرح أهم الحقوق المقررة لصاحب البيانات، وتحليل التزامات الجهات المعنية بمعالجة البيانات، مع إبراز أثر التحول الرقمي في زيادة الحاجة إلى هذا النوع من التنظيم، وذلك بهدف الوقوف على مدى كفاية الحماية المقررة في النظام السعودي، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات المستجدة التي فرضها التطور التقني المتسارع، بما يسهم في تعزيز الثقة في البيئة الرقمية ودعم الاستخدام الآمن والمسؤول للبيانات الشخصية، كما تسعى الدراسة إلى تقديم تصور علمي منظم يبرز العلاقة بين حماية البيانات الشخصية ونجاح الخدمات الرقمية، لأن الثقة في البيئة الإلكترونية لا تتحقق إلا بوجود قواعد واضحة للمعالجة والمساءلة والامتنال، وهو ما يجعل هذا الموضوع من القضايا النظامية المرتبطة مباشرة بفاعلية التحول الرقمي واستدامته داخل المملكة، في الحاضر والمستقبل القريب

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً حديثاً ومهماً يرتبط بحماية البيانات الشخصية في ظل التوسع في التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية كما يوضح مدى كفاية النظام السعودي في حماية خصوصية الأفراد وتنظيم جمع البيانات ومعالجتها، إضافة إلى إبراز أثر هذه الحماية في تعزيز الثقة في البيئة الرقمية ودعم نجاح الخدمات الإلكترونية

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن التحول الرقمي المتسارع في المملكة العربية السعودية أدى إلى زيادة جمع البيانات الشخصية ومعالجتها عبر الوسائل التقنية المختلفة ، الأمر الذي أثار تساؤلات قانونية حول مدى كفاية الحماية المقررة لهذه البيانات في النظام السعودي كما تتصل المشكلة بما قد يثور من قصور في بعض الجوانب التنظيمية أو التطبيقية أو عدم وجود معالجة كافية لبعض الصور المستحدثة لانتهاك البيانات الشخصية بما قد يترتب عليه المساس بخصوصية الأفراد وحقوقهم لذلك تسعى الدراسة إلى بيان مدى فعالية الحماية القانونية للبيانات الشخصية في النظام السعودي في ظل التحول الرقمي

أسئلة الدراسة:

1. ما المقصود بالبيانات الشخصية في النظام السعودي، وما الأساس النظامي لحمايتها
2. ما الحقوق التي كفلها النظام السعودي لصاحب البيانات الشخصية
3. ما الالتزامات التي تقع على عاتق الجهات التي تجمع البيانات الشخصية أو تعالجها
4. ما أثر التحول الرقمي في زيادة الحاجة إلى حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية
5. ما مدى كفاية الحماية القانونية المقررة في النظام السعودي لمواجهة التحديات المرتبطة بالبيئة الرقمية

أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم البيانات الشخصية في النظام السعودي
2. توضيح الأساس النظامي لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية
3. تحديد الحقوق المقررة لصاحب البيانات الشخصية
4. بيان التزامات الجهات المتحكمة والجهات المعالجة للبيانات
5. إبراز العلاقة بين حماية البيانات الشخصية والتحول الرقمي
6. تقييم مدى كفاية الحماية القانونية المقررة لمواجهة التحديات الرقمية المعاصرة

منهجية البحث:

منهج وصفي تحليلي، من خلال وصف التنظيم القانوني لحماية البيانات الشخصية في النظام السعودي، وتحليل النصوص النظامية والتنظيمية المرتبطة بها وبيان الحقوق والالتزامات المقررة في هذا المجال ثم تقييم مدى كفاية هذه الحماية القانونية في ظل التوسع في التحول الرقمي

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي لحماية البيانات الشخصية في النظام السعودي

المطلب الأول: مفهوم البيانات الشخصية وأساس حمايتها النظامية

الفرع الأول: تعريف البيانات الشخصية وأهميتها القانونية

الفرع الثاني: الأساس النظامي لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: العلاقة بين حماية البيانات الشخصية والتحول الرقمي

الفرع الأول: التحول الرقمي بوصفه بيئة مولدة لمخاطر جديدة

الفرع الثاني: الحماية القانونية بوصفها ضمانا للثقة الرقمية

المبحث الثاني: صور الحماية القانونية للبيانات الشخصية وآليات تفعيلها

المطلب الأول: الحماية الموضوعية والإجرائية للبيانات الشخصية

الفرع الأول: الضوابط النظامية لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها

الفرع الثاني: حقوق صاحب البيانات الشخصية والضمانات المقررة له

المطلب الثاني: الحماية الجزائية والتعويضية وتحديات التطبيق

الفرع الأول: الجزاءات النظامية والتعويض عن أضرار انتهاك البيانات الشخصية

الفرع الثاني: التحديات العملية التي تواجه تطبيق الحماية القانونية في ظل التحول الرقمي

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن حماية البيانات الشخصية أصبحت من الموضوعات القانونية الأساسية في العصر الرقمي، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين البيانات وبين مختلف صور المعاملات والخدمات التي تقدم عبر الوسائل التقنية الحديثة، فلم تعد البيانات الشخصية مجرد معلومات محفوظة لدى جهة معينة، بل أصبحت عنصرًا مؤثرًا في حياة الفرد الخاصة وفي مركزه القانوني والاجتماعي والمهني، وهو ما جعل حمايتها ضرورة لا يمكن فصلها عن حماية الخصوصية وصون الحقوق الفردية في البيئة الرقمية، وقد أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية أسهم في توسيع نطاق التعامل مع البيانات الشخصية، سواء من خلال الخدمات الحكومية الإلكترونية أو التطبيقات والمنصات الرقمية أو الأنظمة الذكية التي تعتمد على جمع البيانات ومعالجتها بصورة مستمرة، وهذا التوسع أبرز الحاجة إلى وجود تنظيم قانوني واضح يضبط حدود التعامل مع هذه البيانات، ويمنع إساءة استخدامها، ويكفل لصاحبها حقوقًا نظامية تتيح له قدرًا من السيطرة القانونية على ما يتعلق به من معلومات، ومن هنا جاءت أهمية النظام السعودي في بناء إطار تنظيمي يهدف إلى حماية البيانات الشخصية ومواجهة المخاطر المترتبة على المعالجة غير المشروعة أو الإفصاح غير المأذون به كما بينت الدراسة أن الحماية القانونية للبيانات الشخصية في النظام السعودي لا تقوم على جانب واحد فقط، بل تشمل حماية موضوعية تضبط أصل جمع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها، وحماية إجرائية تضمن ممارسة صاحب البيانات لحقوقه وتلزم الجهات المعنية باتباع ضوابط محددة في تعاملها مع البيانات، فضلًا عن حماية جزائية وتعويضية تؤكد جدية التنظيم القانوني، وتوفر وسائل ردع وجبر للضرر عند وقوع المخالفة، وهو ما يكشف عن أن المنظم السعودي قد اتجه إلى إقامة حماية متكاملة نسبيًا تراعي الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ومع ذلك فإن فعالية هذه الحماية لا تتوقف على وجود النصوص النظامية وحدها، بل ترتبط أيضًا بمدى تطبيقها في الواقع العملي، وبمستوى الوعي القانوني والتقني لدى الجهات التي تجمع البيانات أو تعالجها، وبقدرتها على بناء سياسات واضحة وإجراءات داخلية فعالة تضمن الامتثال المستمر، لأن البيئة الرقمية تتسم بالتغير السريع وتفرض تحديات متجددة تتطلب تطويرًا دائمًا في وسائل الحماية والرقابة والمتابعة، ولذلك فإن نجاح الحماية القانونية للبيانات الشخصية يظل مرتبطًا بتكامل الجانب التنظيمي مع الجانب المؤسسي والتقني وبناء على ذلك يمكن القول إن النظام السعودي قد خطا خطوة مهمة في سبيل ترسيخ حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي، إلا أن هذه الحماية تحتاج بصورة دائمة إلى دعم الممارسات التطبيقية وتعزيز ثقافة الخصوصية والامتثال، حتى تتحقق الغاية المنشودة منها في بناء بيئة رقمية آمنة وموثوقة، تقوم على احترام حقوق الأفراد، وتدعم في الوقت نفسه مسيرة التحول الرقمي بما ينسجم مع متطلبات التنمية الحديثة في المملكة العربية السعودية

النتائج:

1. توصلت الدراسة إلى أن النظام السعودي تبنى مفهومًا واسعًا للبيانات الشخصية؛ بما يحقق شمول الحماية القانونية لمختلف صور البيانات المرتبطة بالفرد
2. أظهرت الدراسة أن الأساس النظامي لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية يقوم على تنظيم واضح يحدد ضوابط الجمع والمعالجة والإفصاح، ويعزز حماية الخصوصية في البيئة الرقمية
3. بينت الدراسة أن النظام السعودي كفل لصاحب البيانات الشخصية عددًا من الحقوق؛ من أبرزها الحق في العلم والوصول والتصحيح، بما يعزز مركزه القانوني
4. كشفت الدراسة أن الجهات المتحكمة والمعالجة تلتزم بضوابط نظامية تتعلق بجمع البيانات ومعالجتها وحفظها وحمايتها من الاستعمال غير المشروع
5. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حماية البيانات الشخصية والتحول الرقمي؛ إذ إن فعالية الخدمات الرقمية ترتبط بوجود حماية قانونية تبث على الثقة
6. انتهت الدراسة إلى أن الحماية القانونية المقررة في النظام السعودي تعد كافية من الناحية التنظيمية، إلا أن فعاليتها العملية ترتبط بتعزيز الامتثال المؤسسي والوعي القانوني والتقني

التوصيات:

1. توصي الدراسة بمزيد من التوضيح والتوعية بمفهوم البيانات الشخصية ونطاقها النظامي؛ حتى تدرك الجهات والأفراد حدود البيانات المشمولة بالحماية القانونية
2. توصي الدراسة بدعم التطبيق العملي للأساس النظامي لحماية البيانات الشخصية؛ من خلال نشر الأدلة الإرشادية وتبسيط المتطلبات التنظيمية للجهات الخاضعة للنظام
3. توصي الدراسة بتعزيز حماية حقوق صاحب البيانات الشخصية؛ عبر رفع مستوى الوعي بحقوقه النظامية، وتمكينه من ممارستها بسهولة ووضوح
4. توصي الدراسة بتطوير السياسات الداخلية لدى الجهات المتحكمة والمعالجة؛ بما يضمن الالتزام بضوابط جمع البيانات ومعالجتها وحفظها والإفصاح عنها
5. توصي الدراسة بربط برامج التحول الرقمي في الجهات العامة والخاصة بمتطلبات حماية البيانات الشخصية؛ بما يعزز الثقة في الخدمات الرقمية ويرفع مستوى الأمان القانوني
6. توصي الدراسة بدعم الامتثال المؤسسي والتقني بصورة مستمرة؛ من خلال التدريب والمتابعة والتحديث الدوري للإجراءات؛ لضمان فاعلية الحماية القانونية في مواجهة التحديات الرقمية المتجددة

المراجع العربية:

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). الدليل الإرشادي لنظام حماية البيانات الشخصية للمتحمكين والمعالجين. المملكة العربية السعودية.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية. المملكة العربية السعودية.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). نظام حماية البيانات الشخصية. المملكة العربية السعودية.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2024). لائحة نقل البيانات الشخصية خارج المملكة. المملكة العربية السعودية.

هيئة الحكومة الرقمية. (2025). المعايير الأساسية للتحويل الرقمي. المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

Alkhedhairi, M. A. (2025). Balancing privacy and risk: A critical analysis of personal data use as governed by Saudi insurance law. *Laws*, 14(4), 47.

Alnasser, H. (2025). Negligence and data protection in Saudi Arabia: A comparative doctrinal analysis of the GDPR, CCPA, and PDPL with a Sharia-based legal framework. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 10(2), 3599–3607